جراء انعدام مادة الديزل وتدهور الأوضاع الاقتصادية :

تأثيرات سلبية تطال الحياة المعيشية لملايين اليمنيين

بعد أن تكبدت الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني خسائر فادحة إثر الأزمة السياسية التي تلم بالوطن ها هو المستوى المعيشي لحياة الملايين من اليمنيين يزداد قتامة ويتراجع إلى الخلف خاصة هذه الأيام بعد أن بدأت العديد من السلع الزراعية في الاختفاء كالطماطم وارتفعت أسعار أخرى كالبطاطس والبامية والفواكه إلى مستوى قياسي لم تبلغه مطلقا في تأريخ اليمن نجد أن الجهات المعنية في البلد الحكومية والمجتمعية لم تحرك ساكنا مما يضاعف من الأثار السلبية على المواطنين .

وكمعاناة أخرى فقد المئات من العمال وظائفهم في القطاع الخاص وهم لايجدون تأمينات كافية، الأمر الذي جعلهم وأسرهم في غاية التعاسة وتنذر الأيام القادمة بكارثة معيشية سيكون الجوع سيدها .

ووفقا لخبراء اقتصاد فإن من المرجح أن تنزلق اليمن إلى أتون مخاطر اقتصادية عميقة في القريب العاجل أن استمرت هذه الأوضاع على حالها وسيكون تأثيرها كارثيا بدءاً بالتموينات الغذائية وفي مقدمتها إنتاج الخضروات والفواكه إثر تفاقم مشاكل انعدام الديزل اللازم لتشغيل مضخات الري للمزارع في مناطق الإنتاج.

استطلاع/أحمد الطيار

معاناة

تولدت للمواطنين اليمنيين حاليا العديد من المعاناة جراء الوضع الراهن فمن جهة ارتفعت أسعار البنزين الوقود الرئيسي للسيارات ومركبات النقل فيما انعدم الديزل الوقود للمضخات الزراعية وبعض المركبات، حيث شهد السوق ارتفاعا شبه كلي لهذه المواد مما أثر سلبا على مستوى حياة المواطنين الاقتصادية وزاد الأعباء عليها لكن التأثير الأكبر كان على الجانب الزراعي إذ بات مهددا بتعرضه لانخفاض كبير في الإنتاج وهو ما يعرقل حركة الإمدادات للسوق وبرفع الأسعار وربما يتعرض السكان لمخاطر المجاعة إن استمر الديزل في الانعدام.

الطماطم

بات محصول الطماطم أول سلعة زراعية تتأثر بانعدام الديزل فقد تراجع إنتاجها بنسبة تفوق ٥٠٪ الأمر الذي أدى لارتفاع أسعارها حتى بلغ الكيلو منها بـ٥٠٠ ريال وأصبحت آلاف الأسر غير قادرة على شرائها وهذا بحد ذاته يحدث لأول مرة في اليمن مما جعل العديد من الأكلات اليمنية تختفي وتتلاشى من المائدة، ويقول مسوقون إن المزارعين لم يتمكنوا من زراعة الطماطم مطلقا خلال الشهور الخمسة الماضية نظرا لانعدام الديزل من الأسواق الأمر الذي أدى إلى تراجع إنتاج هذه السلعة وارتفاع أسعارها.

تأثيرات

يرى اقتصاديون أن انعدام مادة الديزل في العديد من محافظات الجمهورية هذه الأيام يمثل مشكلة كبيرة ويعتبر كارثة اقتصادية بمعنى الكلمة، فمن خلال فقدان إمدادات الديزل للمحطات توقفت المئات من المحركات والمضخات الزراعية الأهلية والحكومية تماما عن العمل فضلا عن المركبات ووسائل نقل البضائع من الموانئ اليمنية، ويقول المهندس محمد الشرفي مستثمر زارعي بتهامة إن المئات من المزارع في سهل تهامة ودمار وحضرموت وصعدة شلت عن الحركة بسبب انعدام الديزل وباتت مضخات الري متوقفة تماما مما يفقد المحصول القدرة على البقاء والإنتاج، الأمر الذي انعكس سلبا على كمية وقيمة الإنتاج الزراعي لليمن في جوانب الخضروات والفواكه بشكل كبير .

ويشير المهندس الشرفي إلى خطورة أكبر ستنعكس سلبيا على اليمن جراء انعدام الديزل حيث يمكن أن نجد بلادنا في يوم وليلة غير قادرة على إنتاج أي كميات من البطاطس والطماطم والخيار والجزر والبصل ومنتجات السلطة وهذا سيقود فعلا إلى كارثة غذائية محققة (مجاعة) سيكون عقباها خطيرا على أبناء اليمن ،ويضيف إن خطورة التأثير على الجانب الزراعي كبيرة جدا جراء انعدام الديزل، فلو استمر هذا الوضع سيجد المواطنين أنفسهم غير قادرين على الحصول على مواد زراعية للإنتاج الطبيخ في المنازل وهذا يعتبر كارثة فعلية، هل تفهم الجهات المعنية خطورتها وآثارها.

كذلك المهندس الشرفي ليس الأول في هذا المجال فالعديد من المستثمرين الزراعيين في سهل تهامة تحدثوا عن تلك الآثار بحرقة، منوهين بأن القطاع الزراعي اليمني يتكبد حاليا خسائر بمئات المليارات من الريالات يوميا وهناك الآلاف من المزارعين اشتكوا ورفعوا البيانات والرسائل للجهات المعنية في الزراعة والسلطات المحلية ولكن دون جدوى، فهل هذا يعني أنهم قادرون على الاتجاه نحو الاستيراد أم ماذا؟!

خسائر

يؤكد الباحث الزراعي الدكتور عبد القادر الحاتمي من جامعة تعز أن تخفيض تدفق الديزل على المزارعين يعود بآثار سلبية على الإنتاج الزراعي نفسه من جهة وعلى المستهلكين من جهة أخرى فعندما لا يجد المزارع الديزل لايمكنه ري الأرض بالمياه عبر المضخات وبالتالي تنخفض الكميات المنتجة من المزروعات ويكون تسويقه لمنتجاته محدوداً، وهكذا يرتفع السعر في السوق لأن المعروض أقل من المطلوب الأمر الذي يؤدي لتزايد الطلب عليه يوما بعد آخر كالبطاطس والطماطم والخيار والجزر والبيبار والكوسة والباذنجان والفلفل وغيرها وتظهر في السوق وكان الإنتاج الزراعي قليلاً ويكون السوق دائما في حالة اضطراب والحقيقة أن الخلل كامن في عدم توفر إحدى البنى الأساسية للإنتاج وهي هنا الديزل التي يعاني منها المزارع ويبقى يوميا وهو في حالة تعب ومشقة للبحث عنها حتى تضيع جهوده وماله في البحث عنها والتغلب على مشكلتها.

ويضيف إذا كانت قيمة الإنتاج النباتي في بلادنا قد تجاوزت في ٢٠١٠م تريليون و١٢ مليار و٨٠٦ ملايين ريال فإن الاضطراب الذي يخلفه الحصول على الديزل في المزارع يمكن أن يحقق خسارة على القطاع الزراعي والتسويقي والتجاري خلال الثلاثة أشهر الماضية بما يصل إلى ٢٠٠ مليار ريال في اقل تقدير فضلا عن الخسارة على القدرة التصديرية للخارج والتي تزيد سنويا عن ٤٠ مليار ريال.

سوء الإدارة

لتلافي تلك المشاكل يرى الخبراء ضرورة تطبيق نظام إداري عالي الجودة في اليمن ويؤكدون أن وصول الأوضاع إلى مستواها الحالي ناجم عن سوء الإدارة والتي لها دور كبير في الوصول باليمن واقترابها من أن تكون دولة فاشلة، ولعل الحكومة التي تقف عاجزة عن التحرك هي السبب فيما يبدو إذ يحملها الاقتصاديون وخبراء الإدارة المسؤولية، فلا هي تحركت للأمام حسب ما يقولون ولا هي تخلت عن مسؤوليتها باقتدار، ويؤكد الدكتور سالم اليزيدي أستاذ الإدارة العامة بجامعة سبأ أن سوء الإدارة الحكومية أدت مباشرة إلى شل الحركة الاقتصادية في اليمن من قلب المعادلة ولم تفلح في اتخاذ إجراءات لإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي عقب اندلاع الاحتجاجات الشبابية في فبراير الماضي بعد أن انحرفت نتيجة جملة من النكسات الإدارية والاقتصادية في إدارتها ،ويدعو لمعالجة الأوضاع بكفاءة من خلال إدارة اقتصادية للبلد تواجه الأزمات بعيدا عن الشأن السياسي المرتبط بكل شيء.

الاقتصاد الوطني

الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الوطني ليست قليلة فهي حاليا تتجاوز ٧٪ من الناتج المحلي، ولعل حديث وزير الصناعة والتجارة المهندس هشام شرف خير دليل على ما تعانيه البلد، فقد قال إن تقديرات الحكومة تشير إلى أن الأزمة السياسية الراهنة التي دخلت شهرها السابع قد ألحقت خسائر بالاقتصاد الوطني والسياحة والاستثمارات والصادرات قد تصل ما بين ٤ و٥ مليارات دولار.

انخفاض طفيف في الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص بنسبة ٠,٤٪

خاص/الثورة

■ ،، انخفض الائتمان المقدم من البنوك التجارية والإسلامية للقطاع الخاص يوليو٢٠١١م بنسبة ٠,٤٪ في نهاية شهر يوليو٢٠١١م مقارنة بما كان علية في شهر يونيو٢٠١١م .

وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن إجمالي الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص بلغ ٤٠٢,١ مليار ريال في يوليو٢٠١١م مقارنة مع انخفاض نسبته ٢,٥٪ في يونيو٢٠١١م حيث كان ٤٠٣,٩ مليار ريال .

وشهد الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا حيث زاد من ٢٦٦,١ مليار ريال في عام ٢٠٠٦م إلى ٤٢٣,٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٨م ثم قفز إلى ٤٣٨,٣ مليار ريال في عام ٢٠١٠م .

الجدير بالذكر أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص كان في يوليو٢٠١٠م نحو ٤٨٣,١ مليار ريال.

ورشة عمل حول مصائد أسماك الجودة

عدن/ سبأنت

■ ،، عقدت بعدن أمس ورشة عمل حول مصائد أسماك الجودة والطرق المتبعة في نظام مراقبة الجودة وتعليب الأسماك، نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب الأسماك بالمحافظة.

تناولت الورشة بمشاركة ٢٧ من العاملين في مختبرات الجودة بمكتب الأسماك والصيادين التعاونيين من محافظات عدن ولحج وأبين وحضرموت طرق اصطياد أسماك الثمد وأنواع الأسماك القابلة للتعليب ونظام المواصفات المطلوبة عند التحضير والإعداد لتجهيزها فنياً.

كما ناقشت الورشة طرق تثليج الأسماك بدرجة ٤٠ تحت الصفر وتحضير الأسماك الطازجة في معامل التعليب وإعدادها وفق المعايير المعتادة والمواصفات الدولية.

وقدم المشاركون في الورشة عدداً من الآراء والملاحظات لتشجيع الصيادين على زيادة الإنتاج ومنحهم قروضاً ميسرة لشراء مستلزمات الصيد بما يسهم في زيادة الإنتاج.

مليارا ريال فائض أرباح الحكومة المتوقع من قطاعي الزراعة والأسماك في عام ٢٠١١م

خاص/الثورة

■ ،، توقع تقرير حكومي أن يبلغ فائض أرباح الحكومة من القطاع الزراعي والسمكي خلال العام الجاري ٢٠١١م نحو مليار و٩٠٢ مليون ريال .

وقالت وزارة المالية أن فائض أرباح الحكومة من القطاع الزراعي والسمكي يصل إلى ٢,٢١٪ من إجمالي فائض أرباح الحكومة من جميع القطاعات العامة .

ولم يحقق هذان القطاعان أي فائض خلال العامين الماضيين ٢٠١٠م ، و٢٠٠٩م ، بينما بلغ الفائض في عام ٢٠٠٨م نحو ١٠٠ مليون ريال ، وعام ٢٠٠٧م مليون ريال ،في حين حقق فائضا بمبلغ ٢٠ مليون ريال في عام ٢٠٠٦م .

دعوات لتحديد الأولويات التنموية ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة

كتب/عبدالله الخولاني

■ ،، أكدت دراسة حديثة على ضرورة الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد.

ودعت الى وضع استراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية تستقطب العملة الأجنبية .

ونبهت إلى أهمية الحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع، مما أدى إلى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحميل الموازنة أعباء قروض محلية وعملات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وطالبت بضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، ، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاحه للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على أهمية إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة استراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الاستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض المدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة.

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي في الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.